# دور المواصفات القياسية للحلال
# في تعزيز جودة المنتجات والخدمات
## "دراسة تحليلية على ضوء النظام القانوني السعودي ورؤية المملكة ٢٠٣٠"

إعداد

أ.د.هيثم حامد المصاروة
أستاذ القانون المدني
قسم القانون - كلية الأعمال
جامعة الملك عبد العزيز-المملكة العربية السعودية

# دور المواصفات القياسية للحلال في تعزيز جودة المنتجات والخدمات "دراسة تحليلية على ضوء النظام القانوني السعودي ورؤية المملكة ٢٠٣٠"

**هيثم حامد المصاروة**
**قسم القانون ، كلية الأعمال، جامعة الملك عبد العزيز،المملكة العربية السعودية.**
**البريد الالكتروني: h.almasarweh@gmail.com**

**ملخص:**

تنطلق هذه الدراسة من أهمية دور القانون في ضبط وتنظيم المنتجات والخدمات الحلال ومستوى جودتها، خصوصا مع تعدد المنتجات والخدمات التي أصبح نقلها بين أرجاء العالم سهلا ومتيسرا، فأضحى ما ينتج في دولة ما، يستهلك في دولة أخرى، وخلال فترة وجيزة، وبات التساؤل الأكثر إلحاحا بالنسبة للمستهلكين من المسلمين يدور حول مدى اعتبار تلك المنتجات والخدمات حلالا من عدمه، الأمر الذي خالطه تضليل وغش في أحوال غير قليلة، أما الأسباب التي دفعت لذلك التضليل والغش، فتتعلق غالبا بأغراض تسويقية أو تجارية غير مشروعة.

لذلك فقد أتت هذه الدراسة لتبحث في دور القانون في ضبط وتنظيم أنتاج وتداول المنتجات الحلال وجودتها، إذ تمثلت إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي: ما مدى ملائمة وكفاية النصوص القانونية النافذة في معالجة وتنظيم الجوانب المتعلقة بالمنتجات والخدمات الحلال ومستوى جودتها؟ وقد حاولت الدراسة الإجابة على التساؤل السابق من خلال المنهج الوصفي والتحليلي.

وقد توصلت الدراسة الى نتيجة مفادها عدم ملائمة وكفاية النصوص القانونية النافذة في معالجة وتنظيم صناعة الحلال وما يرتبط بها من منتجات وخدمات وتفاصيل، ولاسيما ما تعلق منها بمستوى جودة تلك المنتجات والخدمات، ذلك أن الالتزام بالمواصفات المطلوبة في المنتجات والخدمات الحلال غالبا ما يفضي الى الارتقاء بمستوى جودتها.

وبناء على ذلك فقد توصلت الدراسة الى توصية رئيسية مفادها ضرورة التدخل التشريعي من قبل المنظم السعودي بإصدار نظام خاص بتنظيم المنتجات والخدمات الحلال وضبط جودتها، وقد اقترحت الدراسة لهذا الغرض جملة من الجوانب الواجب مراعاتها عند إصدار ذلك النظام.

**الكلمات المفتاحية:** الحلال، المواصفات، المقاييس، المستهلك، الجودة.

# The Role of Halal Standards in Enhancing the Quality of Products and Services
## An Analytical Study of the Saudi Legal System and Saudi Vision 2030

**Haitham Hamed Al-Masarweh**
**Law Department , College of Busines, King Abdulaziz University, Kingdom of Saudi Arabia.**
**Email: h.almasarweh@gmail.com**

**Abstract :**
This study originates from the significance of the legal framework in regulating and monitoring halal products and services, as well as ensuring their quality. This importance is especially highlighted given the diversity of these products and services and the ease with which they are transported around the world. What is produced in one country can be consumed in another within a short period. As a result, the most pressing question for Muslim consumers has become whether these products and services are genuinely halal. This question has often been associated with instances of deception and fraud. The underlying reasons behind such fraudulent practices are frequently linked to illegitimate marketing or commercial motives.Accordingly, this study aims to explore the role of law in regulating the production, distribution, and quality of halal products. The main problem of the study is formulated in the following question: To what extent are the current legal texts adequate and appropriate for addressing and regulating matters related to halal products and services and their quality levels? The study attempts to answer this question through a descriptive and analytical methodology،The study concludes that the existing legal texts are neither adequate nor appropriate for effectively addressing and regulating the halal industry and its related products, services, and details, particularly those related to quality standards. This is especially important because adherence to the required specifications for halal products and services often leads to an overall improvement in their quality،Based on these findings, the study arrives at a key recommendation: the necessity of legislative intervention by the Saudi regulator through the issuance of a specific system to regulate halal products and services and control their quality. To this end, the study proposes a set of aspects that must be taken into consideration when issuing such a system.

**Keywords**: Halal, Specifications, Standards, Consumer, Quality.

## مقدمة:

يعتمد المستهلك في تلبية احتياجاته على عدد كبير من المنتجات والخدمات، إذ أصبح عددها كبيرا ويتزايد يوما بعد يوم في هذا الزمان الذي ازدادت فيه سبل الراحة والرفاهية لكثير من الشعوب والمجتمعات، إذ يتعلق جانب من هذه المنتجات والخدمات بجوانب دينية، ولا سيما بالنسبة للمسلمين، إذ تبيح أحكام الشريعة له استهلاك هذه المنتجات أو الخدمات وفق ضوابط معينة، وهو ما أصبح يسمى في الوقت الحاضر بالمنتجات والخدمات الحلال.

وقد أضحت الحاجة الى معرفة ما هو حلال وما هو بخلاف ذلك ملحة وتتزايد يوما بعد يوم بتزايد المنتجات والخدمات والابتكارات المتعلقة بها، فما ما يوم إلا ونسمع فيه عن منتج جديد أو منتج تم تطويره، وما من يوم إلا والدعاية والإعلانات تطرق أسماع الجميع وتلفت أنظارهم الى ضرورة شراء منتج أو خدمة ما لما يتوافر فيها من مزايا وفوائد، الأمر الذي يطرح معه دائما التساؤل أمام الفرد المسلم حول مدى حل أو حرمة هذا المنتج أو تلك الخدمة؟

غير أن الإجابة عن مثل هذا التساؤل من قبل المستهلك لم تعد بالأمر اليسير في الوقت الحاضر، لا سيما مع تعقد عمليات الإنتاج والتصنيع والتصدير وتطورها واختلافها ما بين المنتجين في مختلف دول العالم التي بات الاستيراد منها سهلا وميسرا، فالمسألة لم تعد بسيطة وجلية كما كانت من قبل، إذ لم يعد كافيا أو ملائما الاستفتاء عنها من أي شخص لديه إلمام أو اطلاع على الأحكام الشرعية، لأن المسألة ببساطة اختلطت بها جوانب متعددة، بعضها شرعية وأخرى فنية تارة أو تجارية تارة أخرى، فضلا عن أن

الدعاية المصاحبة لها ولتسويقها لا تخلو من غش أو تضليل، فاصبح من المتعذر وفي الكثير من الأحيان أن يتخذ القرار بشأن حلها أو حرمتها الفرد المسلم أو حتى المُلم المُطلع على أحكام الشريعة الإسلامية بمفردة، بل ولم يعد كافيا أيضا استشارة شخص فني بمفردة، أذ اصبح الأمر يتطلب عملا جماعيا ومؤسسيا منظما يتم من أجله اللجوء الى جهات موثوقة ومرخص لها بالفتوى حتى نستطيع أن نعرف ما هو الحلال من هذه المنتجات والخدمات وما هو المحرم.

الأمر الذي لم تغفل عنه المنتجون وأصحاب المصانع والشركات التجارية في أحيان غير قليلة، فباتت يضعون على منتجاتهم علامات تشير الى أن هذه المنتجات حلال وحائزة على شهادة بذلك من جهة قد تكون حقيقية وموجودة على أرض الواقع أحيانا، غير أنها وفي أحيانا أخرى قد تكون جهة مُختلقَةَ أو مزعومة لا وجود لها، الأمر الذي لا يؤثر على مدى مصداقية علامة الحلال الموسومة بها تلك المنتجات والخدمات فحسب، وإنما في جودتها ومدى سلامتها، فالأصل أن تكون المنتجات الحلال ذات جودة ومواصفات معقولة إن لم تكن جيدة أو ممتازة، غير أن الواقع يشير –وفي أحوال غير قليلة– الى نفي التصور السابق وعدم دقته، الأمر الذي يضع الراغبين بالمنتجات الحلال من المستهلكين في حيرة من أمرهم، فلا هم حصلوا على منتجات حلال ولا هم حصلوا على منتجات ذات جودة، وإنما كانوا فريسة لتضليل وجشع البعض ممن يلبّسون الحقيقة بغير مظهرها.

❖ **إشكالية الدراسة**

تعد مشكلات المنتجات والخدمات الحلال متنوعة ومتعددة، وهي تتمثل في الكثير من الأحول في أنها منتجة من مواد محرمة أو ملوثة بمواد مستخبثة أو مستقذرة، كما أنها هذه المشكلات قد تتمثل في أحوال أخرى بالغش والتضليل، فترى المنتج يحمل علامة تشير الى انه حلال، ولكنه ليس بحلال، لأن العلامة التي وضعت عليه علامة مزورة أو مُلفقة أو مُختلقة، الأمر الذي لا يؤثر على اعتبار ذلك المنتج من المنتجات الحلال فحسب، وإنما على مستوى جودة ذلك المنتج أيضا، وهو ما يطرح تساؤلا حول مدى إمكانية ضبط وتنظيم هذه المنتجات ومستوى جودتها من خلال الأدوات التشريعية، ونعني تحديدا من خلال الأنظمة ذات الصلة بما يحتاجه المستهلك من منتجات أو خدمات، وبتعبير فأن إشكالية الدراسة تتمثل في التساؤل الآتي: ما مدى ملائمة وكفاية النصوص القانونية النافذة في معالجة وتنظيم الجوانب المتعلقة بالمنتجات والخدمات الحلال ومستوى جودتها؟

❖ **تساؤلات الدراسة**

يتفرع عن إشكالية الدراسة العديد من الأسئلة التفصيلية والدقيقة، ولعل من أهمها ما يأتي:

- ما هو مفهوم مصلح الحلال قديما وحديثا؟
- وما هي القواعد الشرعية والضوابط التي تحكم المنتجات والخدمات الحلال؟
- ما هي المزايا والعيوب المترتبة على استخدام المنتجات والخدمات الحلال؟ وهل لذلك من تأثير على جودتها؟
- ما هو الأساس القانوني الذي تستند فكرة المنتجات والخدمات الحلال؟

❖ **أهمية الدراسة**

١. تتمتع المملكة العربية السعودية بدور مهم على مستوى العالم لأسباب ومقومات عديدة، إذ يعد من أهمها مكانتها الدينية المرموقة على مستوى العالم الإسلامي، وهو ما يجعل من صناعتها ومنتجاتها وخدماتها المرتبطة بالحلال ذات فرص وافرة، تؤهلها من التوسع والانتشار ليس في دول العالم الإسلامي فحسب، وإنما في مختلف دول العالم، ذلك أن اغلبها تتضمن جاليات مسلمة، وسيكون لمنتجات وخدمات الحلال لديها قبول ورغبة ولا سميا اذا ما تميزت بجودة عالية، الأمر الذي لم تغفل مثله رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، فقد جاء فيها "سنركز على ما نملكه من مزايا نسبية بدلا من المنافسة في جميع المجالات، فالاهم في هذه المرحلة هو تركيز الجهود في المجالات التي نضمن من خلالها مركزا قياديا. ومن هذا المنطلق، ستعمل على تعزيز مكانة الشركات الوطنية الكبرى، لا سيما في مجالات النفط والبتروكيماويات والبنوك والاتصالات والصناعات الغذائية الرعاية الصحية وتجارة التجزئة، التي استطاعت الوصول بمنتجاتها وخدماتها الى الأسواق الإقليمية والعالمية، وسنعمل على تمكين الشركات الوطنية الأخرى التي لديها فرص نمو واعدة بما يضمن خلق كيانات اقتصادية جديدة كبرى. كما سنقدم كل دعم ممكن للصناعات الوطنية لتمكينها من تسويق خدماتها في الخارج، وإبرام اتفاقيات لتصدير منتجاتها"(١).

٢. أن صناعة المنتجات والخدمات الحلال تعد صناعة مهمة وتشكل جزءً من القطاعات الواعدة على مستوى العالم، لذا فهو محل اهتمام ودعم

(١) نظر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص٥٥.

من قبل الحكومة السعودية، الأمر الذي يتفق مع ما ورد في رؤية المملكة ٢٠٣٠، إذ جاء فيها ما نصه: "سندعم القطاعات الواعدة ونسعى لإنجاحها لتكون دعامة جديدة لاقتصادنا"(١).

❖ **أهداف الدراسة:**

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المهمة والمتنوعة، ويعد من أبرزها الآتي:

١. تحديد مفهوم الحلال، ولا سيما في مجال المنتجات والخدمات التي يحتاجها الأفراد والمجتمعات.
٢. بيان المزايا المترتبة على استخدام المنتجات الحلال والعيوب المترتبة على ذلك.
٣. التعرف على الأساس القانوني الذي تستند فكرة المنتجات والخدمات الحلال.
٤. تطوير واقتراح أحكام قانونية محددة لارتقاء بجودة المنتجات الحلال.

❖ **مصطلحات الدراسة:**

ترتبط الدراسة بعدد من المصطلحات والمفاهيم المهمة والحيوية، ولعل من أهمها ما يأتي:

- الجودة: "الدرجة التي تحققها مجموعة من الخصائص المبنية على متطلبات أو توقعات أو أهداف"(٢).

(١) انظر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) نظام المواصفات والجودة الصادر بمرسوم ملكي رقم (م٣٦) وتاريخ ١٤٤٦١٢٩هـ.

- الغذاء الحلال: "ما يتناوله الإنسان على وجه مشروع من مصدر حيواني أو نباتي حفاظا على المهجة وتقوية للبدن"(١).
- صناعة الحلال" كالآتي: "مجموعة الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها عدة جهات لتقديم منتجات أو خدمات، تتوافق مع معايير وضوابط الشريعة الإسلامية"(٢).

❖ **حدود الدراسة:**

- **الحدود الزمانية:** تناقش هذه الدراسة موضوع تأثير التشريعات على الارتقاء بجودة المنتجات والخدمات الحلال ضمن نطاق النظام القانوني السعودي الساري المفعول في عام ٢٠٢٥.
- **الحدود المكانية:** تركز هذه الدراسة على مدى تأثير التشريعات على الارتقاء بجودة المنتجات والخدمات الحلال في المملكة العربية السعودية.
- **الحدود الموضوعية:** تركز هذه الدراسة على موضوع تأثير التشريعات على الارتقاء بجودة المنتجات والخدمات الحلال من حيث المفهوم والمزايا والعيوب المترتبة عليها، إضافة الى الأساس القانوني الذي تستند إليه فكرة المنتجات والخدمات الحلال، وما يتصل بها من قواعد ومعايير.

---

(١) براف، دليلة والريسوني، قطب، الغذاء الحلال في المنظومة الشرعية والقانونية الإمارتية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد١١، العدد٤، الجزائر، ٢٠١٩، ص١٣٦. (الصفحات: ١٣١-١٦٢).

(٢) إدارة الإفتاء، موسوعة صناعة الحلال، الطبعة الأولى، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ٢٠٢٠، ص٢١.

- **الحدود البشرية:** تركز الدراسة على فئة محددة من الأشخاص وهم المستهلكين من المسلمين، ولا سيما في المملكة العربية السعودية، وسواء أكان من المواطنين أو المقيمين، مع الإشارة الى صلة غير المسلمين بالمنتجات والخدمات الحلال.

❖ **الدراسات السابقة**

**الدراسة الأولى:** دراسة مباركة بن حليمة، ونائل بركاني الموسومة: "النوازل في الغذاء المصنع الجلاتين نموذجا"(١)، وقد هدفت الدراسة الى التأكيد على ضرورة إيجاد الهيئات الإسلامية والمجامع الفقهية للفتاوى الشرعية المبنية على العلم الدقيق بالاعتماد على أهل الاختصاص والكيميائيين والصيادلة والأطباء المتخصصين في علم التغذية؛ فيما تمثلت مشكلة الدراسة: هل بإمكان هذه الدول الاعتماد على صناعاتها المحلية واقتصارها على مصادر الجلاتين الحلال والاستغناء عن الصادرات الأتية من الدول الإسلامية؟ وقد اعتدت الدراسة المنهج الوصفي الاستقرائي وتوصلت الى انه قد لا تراعي في تصنيع بعض المواد الغذائية ولا سميا منتجات الجلاتين شروط الغذاء الإسلامي على الرغم من استيرادها بكميات كبيرة في الدول الإسلامية، كما أوصت الدراسة بضرورة الاستغناء عن الغير في مجال الغذاء والدواء والدعوة للاعتماد على النفس في مجال تصنيعها.

**تعقيب:** تتشابه الدراسة السابقة مه هذه الدراسة في أن كل منهما يتناول موضوع مواصفة الحلال في المنتجات، غير أن الدراسة السابقة ركزت

(١) انظر : بن حليمة، مباركة وبركاني، نائل، النوازل في الغذاء المصنع الجلاتين نموذجا، مجلة الإحياء، المجلد٢٥، العدد٣٦، ٢٠٢٥، ص٢٠٧. (الصفحات: ١٩٩-٢١٦).

على موضوع تصنيع نوع محدد من المنتجات الحلال وهو المتعلق بما يسمى الجلاتين، فيما تركز هذه الدراسة على مسألة تأثير التشريعات على رفع مستوى جودة المنتجات الحلال بصفة عامة.

**الدراسة الثانية:** دراسة محمد الحبيب مخزومي والموسومة: دور المعهد الجزائري للتقييس في ضمان مطابقة المنتجات الغذائية لمواصفة حلال[١]، وقد هدفت الدراسة إلى التعريف بدور المعهد الجزائري للتقييس في مجال إشهاد المنتجات الغذائية بالمطابقة مع المواصفة الجزائرية حلال؛ ومن ثم فقد تركزت مشكلة الدراسة حول التساؤل الاتي: ما هي مهمة المعهد الجزائري للتقييس بشأن إشهاد مطابقة المنتجات الغذائية مع مواصفة الغذاء حلال الجزائرية بشكل خاص، ومجال الغذاء حلال بشكل عام؟ وقد توصلت الدراسة الى نتائج عدة كان من أهمها أن الغذاء في السلام عبادة يتوقف عليها الحفاظ على الروح والجسد، ويتوجب الحرص على إبقاء الفطرة السليمة التي خلق عليها الإنسان وتجنب كل ما من شأنه أن يشوهها أو يبدلها سواء عن طريق الغذاء أو عن طريق أي مؤثرات أخرى، كما أوصت الدراسة بضرورة قيام الدول الإسلامية بتحقيق الاكتفاء الذاتي من جميع أنواع الصناعات الغذائية كما في مادة الجلاتين.

**تعقيب:** تتشابه الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في دراسة موضوع المنتجات الحلال، ولكن الدراسة السابقة ركزت على دور مؤسسة بعينها في ضبط المنتجات الحلال، وهي المعهد الجزائري للتقييس، فيما تركز

---

(١) مخزومي، محمد الحبيب، دور المعهد الجزائري للتقييس في ضمان مطابقة المنتجات الغذائية لمواصفة حلال، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد العاشر، العدد٢، الجزائر، ٢٠٢٤، ص٣٤٣. (الصفحات: ٣٣٩-٣٥٤).

هذه الدراسة على دور التشريعات في ضبط جودة المنتجات الحلال وفقا للنظام القانوني السعودي.

❖ **منهج الدراسة:**

ستتبع هذا الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال دراسة وتحليل الأحكام القانونية ذات الصلة بموضوع تأثير التشريعات على رفع مستوى جودة المنتجات الحلال وفقا للنظام القانوني السعودي، إلى جانب جمع المعلومات المتعلقة بالموضوع واستخلاصها من المصادر والدراسات المتخصصة.

❖ **خطة الدراسة:** نعرض من خلال هذه الدراسة إلى أثر مواصفة حلال على جودة المنتجات والخدمات وفقا للنظام القانوني السعودي، وذلك من خلال التقسيم الاتي:

**المبحث الأول: مضمون المنتجات والخدمات الحلال.**

المطلب الأول: مصطلح "الحلال".

المطلب الثاني: القواعد والضوابط المرتبطة بمواصفات المنتجات والخدمات الحلال.

**المبحث الثاني: مزايا المواصفات القياسية للمنتجات والخدمات الحلال وعيوبها.**

المطلب الأول: مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال وعيوبها من الوجهة الفردية.

المطلب الثاني: مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال وعيوبها من الوجهة العامة.

**المبحث الثالث: الأساس القانوني للمواصفات القياسية للمنتجات والخدمات الحلال.**

المطلب الأول: تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: احترام حرية المعتقد الديني للأشخاص.

## المبحث الأول

## مضمون المنتجات والخدمات الحلال

يرتبط مصطلح "الحلال" بالعديد من المفاهيم والمجالات قديما وحديثا، ولا سيما بعد توسع التجارة العالمية والتطور المتسارع الذي لحق بالمواصلات والاتصالات، ذلك أن انتقال وتلقي المنتجات والخدمات من شتى أنحاء العالم لكل مستهلك لم يعد أمرا غريبا أو نادرا أو مستبعدا، بل هو امر شائع وكثير الحدوث من الناحية العملية، الأمر الذي يطرح وفي الكثير من الأحوال تساؤلا حول مدى اعتبار هذا المنتج أو تلك الخدمة حلالا من عدمه، فهل يكفي مثلا أن يوجد عليها كلمة "حلال" أو علامة مشابهة للقول بأن هذا المنتج أو تلك الخدمة فعلا حلال؟ وهل يكون بوسع المستهلك المسلم ومن قبله التاجر أن يتعامل بهذا المنتج أو الخدمة بوصفها حلالا اعتمادا على تلك الكلمة أو العلامة؟

نعتقد بأن مسائل كثيرة ترتبط بوصف الحلال خصوصا وانه بات يعد صناعة في الوقت الحاضر، الأمر الذي جعل جملة من المصطلحات تطرأ لتثير تساؤلا حول المعنى المراد بها.

وبناء على ما سبق، نعرض في هذا المبحث الى مفهوم مصلح الحلال الى جانب عرض ضوابط المنتجات والخدمات الحلال، وذلك من خلال التقسيم الاتي:

المطلب الأول: مصطلح "الحلال".

المطلب الثاني: القواعد والضوابط المرتبطة بمواصفات المنتجات والخدمات الحلال.

## المطلب الأول

## مصطلح "الحلال"

يرتبط مصطلح الحلال بالعديد من المصطلحات قديما وفي عصرنا الحاضر، فبينما كان المعنى قديما يدور ما بين مصطلحات اللغة العربية ومصطلحات الفقه الإسلامي، أصبح لمصطلح الحلال في وقتنا الحاضر معانٍ مختلفة، وبما يمكن إجماله على النحو الاتي:

الحلال لغة مصدها "حل"، "حل الشيء: صار مباحا ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ (١).

أما في مصطلحات الفقه الإسلامي، فقد ورد تعريفات عديدة لهذا المصطلح، وقد عرفه البعض كالاتي: "الحلال في الشرع ما أباحه الكتاب والسنة أي ما أباحه الله، سمي به لانحلال عقدة عنه وضده الحرام"(٢). كما عرفه البعض الآخر بأنه: "الحلال: كل شيء لا يعاقب عليه باستعماله"(٣).

واستكمالا لذلك فقد عرف البعض الغذاء الحلال كالآتي: "ما يتناوله الإنسان على وجه مشروع من مصدر حيواني أو نباتي حفاظا على المهجة وتقوية للبدن"(٤).

---

(١) عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ٢٠٠٨، ص٥٤٨.

(٢) البركتي، محمد، التعريفات الفقهية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣، ص٨١.

(٣) الشرباصي، أحمد، معجم مصطلحات الاقتصاد الإسلامي، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١، ص١١٩.

(٤) براف، دليلة والريسوني، قطب، مرجع سابق، ص١٣٦.

أما الاستخدامات الحديثة لمصطلح الحلال فيبرز من بين أهمها مصطلح "صناعة الحلال"، "المنتجات الحلال"، "الخدمات الحلال"، "مواصفة حلال"، "شهادة مطابقة حلال"، و"علامة الحلال".

وقد عرف البعض مصطلح "صناعة الحلال" كالآتي: "مجموعة الأنشطة والإجراءات التي تقوم بها عدة جهات لتقديم منتجات أو خدمات، تتوافق مع معايير وضوابط الشريعة الإسلامية"(١).

أما مصطلح "المنتجات الحلال" فيمكن تحديد المقصود به كالاتي: المواد التي يستهلكها الإنسان، وتتسم بموافقتها لما تقضي به المعايير والضوابط المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

وبذلك فأنها تشمل كل ما ينتج ويصنع من غذاء ودواء ولباس، ومواد تجميل، وغيرها مما هو داخل في احتياجات المستهلك(٢).

في حين يمكن القول بأن المقصود بمصطلح "الخدمات الحلال" هو: المنافع التي يحتاجها الأفراد، وتتسم بموافقتها لما تقضي به المعايير والضوابط المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

وهي بذلك تشمل كل ما يقدم من خدمات تتعلق بمجال السياحة والفندقة، والتمويل المصرفي أو الاستثمار، أو أي غير ذلك من المجالات(٣).

فيما عرف البعض مصطلح "مواصفة حلال" أو ما يسمى "المواصفة القياسية للحلال" بأنه: "وثيقة مرجعية تصادق عليها الهيئة الوطنية المكلفة بالتقييس، تحتوي على قواعد ومعايير تحدد متطلبات

(١) إدارة الإفتاء، مرجع سابق، ص٢١.

(٢) إدارة الإفتاء، مرجع سابق، ص٢٣.

(٣) إدارة الإفتاء، مرجع سابق، ص٢٣.

أساسية، متوافقة مع الشريعة الإسلامية، يستوجب استفاءها من طرف المؤسسات الفاعلة في جميع مراحل سلسلة إنتاج المادة الغذائية، بما في ذلك تحويلها، نقلها، تخزينها وعرضها على المستهلك، حتى تكون منتجاتها مؤهلة للحصول على البيان حلال"(١).

كما عرفت "شهادة مطابقة حلال" على النحو الآتي: "وثيقة رسمية تقتضي من منتجي المواد الغذائية أن يكونوا قد التزموا، وسيواصلون الالتزام، بمراعاة وتطبيق المتطلبات الإسلامية في إنتاج الأغذية الحلال وفقا للشريعة الإسلامية؛ تصدر عن الهيئة المكلفة بعملية الإشهاد حلال بعد إجراء عملية تفتيش قصد التأكد من استيفاء المنتجين للمواصفات المحددة؛ وتسمح للمنتجين بوضع علامة حلال على منتجاتهم المعنية"(٢).

كما يمكن تعريف "علامة الحلال" على النحو الاتي: علامة توضع على المنتجات الحلال لتدل على أنها متوافقة مع ما تقضي به المعايير والضوابط المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية. كما يستخدم بالعض لدلالة عليها مصطلحات مرادفة من قبيل: مصطلح "وسم منتج حلال"(٣). (نشاد، ومختاري، ٢٠٢٢: ص٣٧٧). أو "الوسم الحلال"(٤).

نخلص مما سبق الى أن مصطلح الحلال قديما لا يطابق ما عليه الحال حديثا، فقد طرأت الكثير من المستجدات والتطورات بشأن هذه

---

(١) مخزومي، محمد الحبيب، مرجع سابق، ص٣٤٣.

(٢) مخزومي، محمد الحبيب، مرجع سابق، ص٣٤٣.

(٣) انظر : نشاد، حكيم ومختاري، فتيحة، استغلال وسم "حلال" في تسويق المنتجات والخدمات، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد٨، العدد١، الجزائر، ٢٠٢٢، ص٣٧٧. (الصفحات: ٣٧٧-٣٩٠).

(٤) انظر : بن حليمة، مباركة وبركاني، نائل، مرجع سابق، ص٢٠٧.

المصطلح، وقد أصبحنا بصدد صناعة ضخمة لها مقوماتها وأبعادها، فأضحى لدينا –إضافة الى مصطلح "صناعة الحلال– مصطلحات أخرى تندرج ضمنها وتعبر عن مرحلة أو حالة جزئية تتعلق بهذه الصناعة، كما في مصطلحات: "المنتجات الحلال"، "الخدمات الحلال"، "مواصفة حلال"، "شهادة مطابقة حلال"، و"علامة الحلال"، أما الجهة التي تحدد هذه المواصفات أو تصدر تلك الشهادات أو تسمح بوضع علامة الحلال فهي تسمى في المملكة العربية السعودية بالمركز السعودي لحلال، إذ يمكن تعريفه بأنه: جهة حكومية رسمية تتولى مسؤولية ضمان وانضباط معايير الحلال المتعلقة بالمنتجات والخدمات وفقا للمعايير والضوابط المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

وعلى غرار المركز السعودي لحلال يوجد العديد من الجهات العامة والخاصة وفي مختلف دول العالم ينصب اهتمامها على صناعة الحلال، كالمعهد الجزائري للتقيس[١]، وهيئة المواصفات الماليزية[٢].

## المطلب الثاني

## القواعد والضوابط المرتبطة بمواصفات المنتجات والخدمات الحلال

هناك قواعد وضوابط عديدة لتنظيم المسائل المتعلقة بالمواصفات القياسية للمنتجات والخدمات الحلال، وقد ورد بشأنها نصوص صريحة وعديد في القرآن الكريم والسنة النبوية، كما أن الأحكام المستنبطة بشأنها كثيرة ومبثوثة في المؤلفات والأبحاث الفقه الإسلامي، ويمكن القول بأن كثيرا منها يمكن إجماله في عدد من القواعد الكلية الفقهية، إضافة الى

(١) مخزومي، محمد الحبيب، مرجع سابق، ص٣٤٤.

(٢) انظر : برجي، نسرين، مرجع سابق، ص٤٢٩.

جملة من الضوابط الخاصة بتلك المنتجات والخدمات، إذ قد يترتب على تخلفها بعضا منها مشكلة أو أكثر تحيل المنتجات الى غير سمة الحلال؛ وهو ما نعرض له على التتالي:

**أولا. القواعد الفقهية الكلية المتعلقة بالمواصفات القياسية للمنتجات والخدمات الحلال**

ثمة قواعد فقهية كلية عديدة تتعلق بما يحل أو يحرم على المسلم، غير أن عددا منها يتعلق مباشر بالمنتجات والخدمات ومدى حلها أو حرمتها، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالأطعمة تحديدا، إذ يعد من أهم هذه القواعد ما يأتي:

**القاعدة الأولى:** "الأصل في الأطعمة والأشربة الحل، ولا يصار الى التحريم إلا لدليل خاص"(١). إذ يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُواْ مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلاَلاً طَيِّباً وَلاَ تَتَّبِعُواْ خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾ . (سورة البقرة، آية١٦٨).

**القاعدة الثانية:** "التحليل والتحريم في الأطعمة يتبع وصف الطيب والخبيث""(٢). إذ يقول تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ﴾ (سورة المادة، آية٤). كما يقول تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ﴾ .(سورة المادة، آية٥).

---

(١) انظر : بو حمزة، نور الدين، قواعد شرعية في الغذاء الحلال، مجلة كلية العلوم الإسلامية "الصراط"، المجلد ١١، العدد١٩، ٢٠٠٩، ص١٤٦. (الصفحات: ٦٨-٩٥).

(٢) انظر : بو حمزة، نور الدين، مرجع سابق، ص١٤٦.

**القاعدة الثالثة:** "اجتماع الحلال والحرام في الغذاء يغلَّب فيه التحريم"(١). فقد ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله: "الحلال بيّن وإن الحرام بيّن، وبينهما أمور مشتبهة. فمن ترك ما شبّه عليه من الإثم كان لما استبان اترك، ومن اجترأ على ما يشك فيه من الإثم أوشك أن يواقع ما استبان. والمعاصي حمى الله، من يرتع حول الحمى يوشك أن يواقعه)(٢).

**ثانيا. الضوابط العامة لمواصفات المنتجات والخدمات الحلال**

هناك عدد من الضوابط الواجب توافرها في المنتجات أو الخدمات حتى توسم بأنها "حلال"، إذ يمكن إجمال أهم هذه الضوابط بالآتي:

١.ألا تكون الخدمات أو المنتجات متضمنة لما هو محرم، أي خدمات أو مواد ورد بشأنها دليل على التحريم، وسواء أكان ذلك في الكتاب الكريم أو السنة النبوية أو الإجماع أو أي من الأدلة الأخرى، وعلى نحو أكثر تفصيلا بالنسبة للمواد المحرمة –مثلا– وردت الأدلة بشأن تحريم عدد من الأطعمة المحرمة في الشريعة الإسلامية، وهي محصورة في عشرة أشياء(٣)، إذ حددها قول الله تعالي في كتابه الكريم: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا

(١) انظر : بو حمزة، نور الدين، مرجع سابق، ص١٤٦.

(٢) محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠٢، ص٤٩٤.

(٣) انظر : برجي، نسرين، المنتجات الحلال في العالم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد٣٨-٣٩، الجزائر، ٢٠١٥، ص٤١٩. (الصفحات: ٤١٧-٤٣٢).

أَكَلَ السَّبُعُ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَن تَسْتَقْسِمُواْ بِالأَزْلاَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ﴾. (سورة المادة، آية٣). إضافة الى الخمر، إذ يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ . (سورة المادة، آية٩٠-٩١). وبتعبير آخر فإن المنتجات الحلال تصبح محرمة إذا ما كانت من المنتجات المحرمة أو في حالة تلوثها بمنتجات محرمة تلوث اللحوم الحلال بلحوم الخنزير أو لحوم الحيوانات الميتة أو بالدم ومشتقاته(١).

٢. الا تكون الخدمات أو المنتجات متضمنة لما هو ملوث بمستخبث أو مستقذر، إذ يقول تعالى: ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَآئِثَ﴾ (سورة الأعراف، اية١٥٩)، ومن الأمثلة على تلوث المنتجات الحلال بأشياء من المستخبثات أو المستقذرات تلوثها بالقمامة أو الحشرات الضارة أو أي من إفرازات الإنسان كالعرق واللعاب وغيرها(٢).

٣. الا تكون الخدمات أو المنتجات متضمنة لما هو مضر بالإنسان، ذلك أن أي أطعمة أو أشربة فيها مواد أو مضافات مضرة بالإنسان -مثلا- يحيلها الى أطعمة وأشربة محظورة شرعا، إذ يقول تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (سورة البقرة، آية١٩٥)، كما يقول تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ

(١) انظر : برجي، نسرين، مرجع سابق، ص٤٢١.

(٢) انظر : حميش، عبد الحق، الطعام الحلال في الإسلام، مجلة كلية العلوم الإسلامية "الصراط"، المجلد ١١، العدد١٩، ٢٠٠٩، ص١٤٦. (الصفحات: ١٣٤-١٦٥).

أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (سورة النساء، آية٢٩)، ولعل من ابرز الأمثلة على ذلك الأطعمة المضاف اليها المواد الملونة والمواد الحافظة ومضادات الأكسدة والمواد مانعة التكتل، المحليات الصناعية وغيرها من المواد(١). الأمر الذي ينطبق على أية أشياء أخرى، كالمستحضرات التجميلية أو الأدوية، خصوصا وان كثيرا منها قد لا يكون تناوله أمرا ضروريا أو أن له بدائل متوافره في الأسواق.

وما نود التأكيد عليه في هذا المقام هو أن ما قيل بشأن المنتجات يتطبق بشأن الخدمات كذلك، إذ لا يجوز أن تكون الخدمات من قبيل الأشياء الوارد بها تحريم، كما في الخدمات المصرفية المتضمنة ربا، كما لا يجوز أن تختلط الخدمات بما هو خبيث أو مستقذر أو مضر بالإنسان، كما في خدمات التجميل التي يتم فيها استخدام مواد مشتقة من دهون الخنزير أو يتم فيها استخدام مواد ألوان صناعية فاسدة أو خطرة على صحة الإنسان.

**ثالثا. مشكلات تطبيق المواصفات القياسية للمنتجات والخدمات الحلال**

إذا كان الأصل توافر الضوابط السابق ذكرها بشأن المنتجات والخدمات الحلال للسماح بتداولها واستهلاكها، فإن التساؤل الذي قد يطرح في هذا المقام قد يتعلق بحالة تخلف واحد منها أو أكثر، فماذا لو لم تتحقق أي من الضوابط السابقة في واحد من المنتجات، فهل يجوز للشخص تناول هذه المنتج؟

نعتقد بأن المنتج أو الخدمة لا يعود موسوما بالحلال والحالة هذه، وهو ما يعني أنه يحرم عليه تناوله، خصوصا إذا ما توافر البديل عنه، وعلى أن

(١) انظر : حميش، عبد الحق، مرجع سابق، ص١٥٦. برجي، نسرين، مرجع سابق، ص٤٢٤.

يستثنى من ذلك حالة الضرورة، حين تنعدم المنتجات الحلال وبدائلها، إذ يقول تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (سورة البقرة، اية١٧٣).

وجدير بالذكر هنا أن عدم توافر واحد من الضوابط المنتجات الحلال ليس أمرا نادرا أو صعب الحدوث، بل أنه ممكن ويتحقق في أحوال غير قليل، وهو ما يعد من قبيل مشكلات المنتجات الحلال في الوقت الراهن، ذلك أن هناك صورا عديدة لهذه المشكلات ظهرت وبدأت بالتوسع والانتشار وفي مختلف أنحاء العالم، ولعل من أهم هذه المشكلات ما يأتي:

أ.وجود منتجات حلال ملوثة بمنتجات محرمة أو مستخبثة أو مستقذرة(١)، على نحو ما ذكرنا آنفاء.

ب.وجود حيوانات غير مذبوحة على الطريقة الإسلامية، كما في الحيوانات المذبوحة عن طرق مخصصة للذبح الآلي أو عن طريقة التدويخ بالصعق الكهربائي أو بالمسدس أو بالغاز(٢).

ج.وجود تحايل في استخدام علامة الحلال، كما في إطلاق علامة الحلال من قبل شركات لأغراض تجارية ومن دون مراعاة شروط الفتوى التي تبنى على أساسها علامة الحلال لمنتج ما(٣).

---

(١) انظر : حميش، عبد الحق، مرجع سابق، ص١٤٦. برجي، نسرين، مرجع سابق، ص٤٢٤.

(٢) انظر : برجي، نسرين، مرجع سابق، ص٤٢٣. حميش، عبد الحق، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٣) انظر : برجي، نسرين، مرجع سابق، ص٤٢٥.

وإزاء هذه المشكلات وغيرها، فإن التساؤل الذي يطرح هنا قد يتعلق بكيفية الوقاية أو الحيلولة من مثل هذه المشكلات أو الحد منها؟

لا شك بأن هناك وسائل وآليات كثيرة يمكن اللجوء إليها في هذه الصدد، ليس من أجل منع حدوث مثل هذه المشكلات والحد منها فقط، بل ومن أجل الارتقاء بجودة المنتجات الحلال عموما، ذلك أن ضبط جودة المنتجات ومراقبة مستواها ليس نافلة أو أمرا ثانويا لا ضرورة له[١]. بل وليس مطلب قانوني يحقق مصلحة العامة والخاصة فحسب، بل هو مطلب شرعي كذلك، إذ يقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَلاَ تَيَمَّمُواْ الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلاَّ أَن تُغْمِضُواْ فِيهِ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ . (سورة البقرة، آية٢٦٧).

ولعل من أهم الوسائل والآليات الفاعلة في هذا المقام الوسائل والآليات التشريعية، الأمر الذي لم يقم المنظم السعودي بالتطرق له الى الآن، إذ لم يصدر نظاما خاصا بمنتجات وخدمات الحلال، وهو ما يجدر تداركه، إذ يمكن وضع القواعد الملائمة لضبط جميع المراحل التي تمر بها المنتجات الحلال، ومن خلال أدوات وقائية وأخرى علاجية، بحيث يتم تتبع ومراقبة جميع مراحل المنتجات والخدمات الحلال ووضع الإجراءات اللازمة لمنع المحرم أو الضار أو المستقذر منها، وبما لا يبتعد عن وضع عقوبات صارمة بحق كل من يخل بالقواعد الخاصة بذلك.

(١) انظر : حميش، عبد الحق، مرجع سابق، ص١٤٣.

## المبحث الثاني

## مزايا المواصفات القياسية للمنتجات والخدمات الحلال وعيوبها

هناك العديد من المزايا والفوائد المترتبة على صناعة الحلال، في الوقت الذي يترتب على هذه الصناعة أيضا العديد من العيوب والمساوئ، إذ يختلف النظر إليها باختلاف الشخص أو الجهة ذات الصلة، إذ يمكن النظر الى صناعة الحلال من زاوية المستهلك والمنتج أو مزود الخدمة، إضافة الى النظر إليها من جهة المجتمع والدولة.

وإذا ما نظرنا الى هذه المزايا والعيوب من زاوية أخرى، فإنه يمكن التمييز بشأنها ما بين زاوية خاصة تهم الأفراد بالدرجة الأولى، وأخرى عامة تهم المجتمعات والدول على نحو أوضح.

وبناء على ما سبق، نعرض للمزايا والعيوب المترتبة على صناعة الحلال من خلال التقسيم الاتي:

المطلب الأول: مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال وعيوبها من الوجهة الفردية.

المطلب الثاني: مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال وعيوبها من الوجهة العامة.

### المطلب الأول

### مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال وعيوبها من الوجهة الفردية

تهم صناعة الحلال كل من الفرد من جهة والمنتج أو مزود الخدمة من جهة أخرى، وهو نتولى معالجته على التتالي:

**أولا. مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال وعيوبها بالنسبة للمستهلك**

نعرض لمزايا مواصفة الحلال ثم نعرض لعيوبها من زاوية

المستهلك، وذلك على النحو الآتي:

**أ. مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال بالنسبة للمستهلك**

هناك العديد من المزايا المترتبة على اعتماد المستهلكين على المنتجات الحلال، ولعل من أهمها الاتي:

١. **بث الطمأنينة في نفوس المستهلكين من المسلمين:** ذلك أن وجود علامة الحلال على المنتجات والخدمات يجعل من أمر الإقبال عليها واستهلاكها متوافقا مع معتقدات المسلم وقيمه الدينية، فلا يبقى مشغولا في مسألة مدى حل ذلك المنتج أو حرمة ومدى إمكانية اقتنائه أو العزوف عنه الى غيره من المنتجات البديلة أو التي لا تثار بشأنها مسألة الحل والحرمة.

ليس هذا فحسب، بل أن وجود علامة الحلال على المنتجات غالبا ما يقترن بتوفير معلومات محددة وواضحة للمستهلك حول المنتج ومكوناته وعمليات إنتاجه، وهو ما يسهم في بث ثقة واطمئنان أكبر عند اتخاذ قرار المستهلك بشأن ذلك المنتج، فيكون قراره بشأنه قرارا مستنيرا.

٢. **الحصول على منتجات وخدمات ذات جودة عالية:** ذلك أن معايير متنوعة ومتعددة تطبق أثناء إنتاج وتوفير المنتجات والخدمات الحلال، فهي تخضع لمعايير تفضي الى تحسين سلامة وجودة المنتجات والخدمات، ولا سميا لجهة الظروف المتعلقة بالإنتاج كنظافة المنتج والبيئة التي تم مر بها ذلك المنتج، حصوصا وأن كثير من هذه المنتجات والخدمات تخضع لمعايير رقابية داخلية وخارجية تكفل تحقق مواصفة الحلال ووفق معايير الجودة الأكثر ملائمة، هي على وجه الخصوص تتمثل في ثلاثة معايير، أولها: معيار الأمان للدلالة على خلو المنتجات ولا سيما الغذائية منها

من أيا إضافات غير مرغوب بها كالمواد الكيميائية السامة، وثانيها: معيار النقاء للدلالة على أن المنتجات ولا سميا الغذائية منها لم يتم إنتاجها بمواد غريبة أو غير مألوفة حتى وان كانت غير ضارة للتأكيد على مراعاة شروط النظافة، وثالثها: معيار الصفات الحسية للتحقق من سلامة وملائمة لون أو رائحة أو ملمس أو قوام المنتجات ولا سيما الغذائية منها(١). الأمر الذي يتوافق مع ما تتبناه رؤية ٢٠٣٠ بشأن تبني النمط الصحي والمتوازن وجعلها احدى مقومات جودة الحياة(٢).

٣. **الحماية من الغش والاحتيال:** إذ يتوجب لوضع علامة الحلال على المنتجات أو الخدمات أن يقوم المنتج أو مزود الخدمة بالخضوع لجهات متخصصة في منح شهادة الحلال والحصول على وثيقة تؤهله من وضع علامة الحلال على المنتجات أو الخدمات، وهو ما يعني بالضرورة انعقاد مسؤوليته في مواجهة المستهلكين في حال وضعه علامة حلال دون تحقق متطلباتها، لأنه فعله ببساطة قد يعد ممن قبيل التضليل والغش التجاري.

**ب. عيوب تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال بالنسبة للمستهلك**

هناك العديد من العيوب المترتبة على اعتماد المستهلكين على المنتجات والخدمات الحلال، ولعل من أهمها الاتي:

١. **الزيادة في سعر المنتجات والخدمات:** إذ أن وضع علامة الحلال على المنتجات والخدمات يتطلب من المنتج ومزود الخدمة اللجوء

(١) انظر : بن حليمة، مباركة وبركاني، نائل، مرجع سابق، ص٢٠٦.

(٢) انظر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص٢٢.

الى جهات مصرح لها بمنح شهادات مسجلة ومعتمدة تخص مواصفة الحلال(١)، ولا شك في أن ذلك قد يتطلب من المنتج دفع مبالغ إضافية، ولا سيما إن المسألة غالب ما تتطلب توفير ظروف وإجراءات محددة لها تكاليف مالية، وهو ما يسهم بالنتيجة في رفع سعر المنتج أو الخدمة المقدمة الى المستهلك.

٢. **عدم وجود معايير موحدة لمواصفة الحلال:** ذلك أن تعدد الجهات المانحة لشهادات الحلال في مختلف أنحاء العالم يجعل من أمر المعايير والإجراءات المطبقة بشأن مواصفة الحلال غير متطابقة ومختلفة ومتباينة، وبعبارة أخرى، فإن تعدد الجهات المانحة لمواصفة الحلال لا يعني أنها تتبع نفسة المنهجية والإجراءات والمعايير الخاصة بمواصفة الحلال، إذ قد تتعدد هذه الجهات داخل الدولة الواحدة، كما قد تتعد تبيعة هذه الجهات، فقد يكون من بينها ما يتبع القطاع الخاص أو القطاع العام، كما أن منها من سيطبق معايير مرنة وأخرى ستطبق معايير متشددة، علاوة على أنها قد تطبق آراء فقهية غير متطابقة أو يجري التساهل بشأنها(٢). وهو ما يفضي بالنتيجة الى التأثير على قرار المستهلك بشـــأن هذه المنتجات ومدى الاطمئنان إليها.

٣. **صعوبات الرقابة والتحقق على المنتجات والخدمات الحلال:** يترتب على تعدد وتنوع الإجراءات والمعايير المتعلقة بوضع مواصفة الحلال على المنتجات والخدمات صعوبات تتعلق بكيفية الرقابة على المنتجات والخدمات الحلال والتحقق من سلامة

(١) براف، دليلة والريسوني، قطب، مرجع سابق، ص١٧٥.

(٢) براف، دليلة والريسوني، قطب، المرجع السابق، ص١٥٠.

الإجراءات والمعايير المطبقة بشأنها، خصوصا وان جانبا منها يتعلق بجوانب فنية محضه أو مسائل فقهية متخصصة قد لا يكون لدى كثير من المستهلكين الإلمام الكافي بها، وهو ما قد يخلف نوعا من الشك حول بعض سلامة وصحة علامة الحلال الموضوعة على بعض المنتجات والخدمات.

**ثانيا. مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال وعيوبها بالنسبة للمنتج ومزود الخدمة**

نعرض لمزايا مواصفات المنتجات والخدمات الحلال وعيوبها بالنظر إليها من زاوية المنتج أو مزود الخدمة، وذلك على النحو الآتي:

**أ. مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال بالنسبة للمنتج ومزود الخدمة**

هناك العديد من المزايا المترتبة على وضع المنتجين ومزودي الخدمة لعلامة الحلال على منتجاتهم وخدماتهم، ولعل من أهمها الاتي:

١. **تعزيز المصداقية والثقة بالمنتجات والخدمات الموسومة بالحلال:** ذلك أن علامة الحلال الموضوعة على المنتجات تعد دليلا على الالتزام بالمعايير والإجراءات المطبقة بشأن تلك المنتجات وظروف إنتاجها، وهو ما يسهم في ثقة المستهلكين وزيادة إقبالهم على تلك المنتجات والخدمات.

٢. **تيسير الوصول الى أسواق جديدة وواسعة:** ذلك أن الطلب على المنتجات الحلال يتمثل في شريحة واسعة من المستهلكين من المسلمين وفي مختلف الدول وقارات العالم، والنجاح في الترويج لتلك المنتجات وعلامة الحلال عليها يعني توسع المنتج في أسواق جديدة وكبيرة وممتدة عبر أنحاء العالم المختلفة. وهو ما يتفق مع

ما تقضي به رؤية ٢٠٣٠ بشأن دعم الصناعات الوطنية وتمكينها من تسويق خدماتها خارج المملكة(١).

٣. **تحسين جودة المنتجات:** إذ أن الالتزام بالمعايير والإجراءات المطلوب اتباعها لاستصدار شهادة الحلال ووضع علامة الحلال على المنتجات تتطلب من التاجر الدقة والشفافية في عمليات الإنتاج، وهو ما يسهم رفع مستوى جودة تلك المنتجات والخدمات.

**ب. عيوب تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال بالنسبة للمنتج ومزود الخدمة**

ثمة عيوب متعددة تترتب المترتبة على وضع المنتجين ومزودي الخدمة لعلامة الحلال في منتجاتهم وخدماتهم، ولعل من أهمها الاتي:

١. **زيادة تكلفة إنتاج السلع والخدمات:** ذلك أن الحصول على شهادة الحلال من الجهات المختصة يتطلب تطبيق معايير وإجراءات ذات تكاليف مالية إضافية، فعلاوة على الرسوم التي قد تتطلباها الجهات المانحة لشهادة الحلال، هناك تكاليف قد يتم دفعها في سبيل الاستعانة بأشخاص مختصين في مجال إنتاج السلع الحلال وتدريبهم، إضافة الى التكاليف المتعلقة بتحقيق متطلبات الرقابة وتعديل طرق الإنتاج والمعدات اللازمة لذلك.

٢. **الخضوع لمعايير وإجراءات إضافية:** إذ تتطلب الجهات المانحة لشهادة الحلال الخضوع لسلسلة من المعايير والإجراءات المتعلقة بالإنتاج، وعلى مدى زمني ممتد، الأمر الذي قد يسهم في تعقد عمليات ومراحل الإنتاج، خصوصا إذا ما تم الاعتماد على أكثر

(١) انظر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص٥٥.

من جهة مانحة لشهادة الحلال، ذلك أنها لن تتبع معايير وإجراءات موحدة على الأغلب.

٣. **الحد من القدرة على الابتكار في بعض المنتجات:** ذلك أن كثير من المستهلكين يميلون الى المنتجات الحلال المطبق بشأنها إجراءات محددة وصارمة، وهو ما يحد من قدرة المنتج ومرونة أعماله في الاستعانة بمعدات أو أدوات أو مواد مختلفة.

## المطلب الثاني

## مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال وعيوبها من الوجهة العامة

تهم صناعة الحلال كل من المجتمع من جهة والدولة من جهة أخرى، وهو نتولى معالجته على التتالي:

### أولاً. مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال وعيوبها بالنسبة للمجتمع

نعرض لمزايا مواصفة المنتجات والخدمات الحلال ثم نعرض لعيوبها من زاوية المجتمع، وذلك على النحو الآتي:

#### أ. مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال بالنسبة للمجتمع

هناك العديد من المزايا المترتبة على شيوع استعمال منتجات الحلال في المجتمعات المختلفة، ولعل من أهمها الاتي:

١. **تعزيز القيم الإسلامية في المجتمع:** إذ تسهم مواصفة الحلال في بث الوعي بأهمية تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات واستهلاكها، ولا سيما في المجتمعات الإسلامية. الأمر الذي يوافق رؤية المملكة في اعتبار الإسلام ومبادئه نهج

حياة ومرجعا في كل الأنظمة والأعمال والقرارات والتوجهات[١]. (رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، ص: ١٦).

٢. **احترام الثقافات داخل المجتمع:** ذلك أن وجود المنتجات والخدمات الموسومة بالحلال يسهم في احترام الثقافات المختلفة في المجتمع، خصوصا في الدول ذات الأغلبية من غير المسلمين أو تلك التي تتضمن أديان ومعتقدات متعددة.

٣. **الارتقاء بجودة المنتجات والخدمات:** ذلك أنه سيكون بوسع المجتمعات الاعتماد على سلع ذات جودة عالية تطبق بشأنها معايير وإجراءات دقيقة وواضحة تكفل سلامة وجودة المنتجات والخدمات، الأمر الذي سينعكس على الصحة العامة في المجتمع.

**ب. عيوب تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال بالنسبة المجتمع**

يوجد العديد من العيوب المترتبة على شيوع استعمال منتجات الحلال في المجتمعات المختلفة، ولعل من أهمها الاتي:

١. **المساس بوحدة المجتمع أو حقوق الأقليات فيه:** إذ قد يشكل شيوع أو فرض مواصفة وعلامة الحلال على المنتجات مساسا بوحدة بعض المجتمعات المختلطة التي تسود فيها ثقافات متعددة، فيرى البعض منهم أن في السماح بمنتجات الحلال ما يفضي الى التمييز بين أفراد وشرائح المجتمع، كما قد تثار مسائل أخرى تتعلق بمدى مشروعية فرض علامة الحلال على المنتجات المنتشرة في الأسواق، ولا سيما في المجتمعات التي يتواجد فيها أقليات غير إسلامية، إذ قد تعد مواصفة وعلامة الحلال من قبيل

(١) انظر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص١٦.

فرض المعايير الإسلامية على غير المسلمين من وجهة نظر البعض.

٢. **الإرباك بشأن تطبيق مواصفة الحلال في المجتمع:** إذ قد تتعدد الفئات والمذاهب الدينية في المجتمع وتتعدد معها الآراء الفقهية والشرعية المطبقة على المنتجات والخدمات(١). وهو ما قد يفضي الى الاعتماد على معايير مختلفة في تطبيق مواصفة الحلال، قد يلائم بعضها فئات أو مذاهب دون أخرى على الرغم من وضع علامة الحلال على المنتجات.

٣. **زيادة أسعار المنتجات والخدمات:** إذ يتطلب الحصول على شهادة الحلال دفع المنتج لتكاليف معينة يقوم بتحميلها للمنتجات والخدمات عند تسويقها، وهو ما يفضي الى الحد من قدرة بعض فئات المجتمع على شراء بعض السلع والخدمات الحلال، ولا سيما الفئات ذات الدخل المحدود.

**ثانياً. مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال وعيوبها بالنسبة للدولة**

نتناول مزايا تحقق مواصفة الحلال ثم نعرض الى عيوبها بالنظر إليها من وجهة الدولة، وذلك على النحو الآتي:

**أ. مزايا تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال بالنسبة للدولة**

يمكن ملاحظة العديد من المزايا المترتبة على اعتماد منتجات الحلال بالنسبة للدول التي نتنج فيها السلع والخدمات الحلال، ولعل من أهمها الاتي:

(١) انظر : بن حليمة، مباركة وبركاني، نائل، مرجع سابق، ص٢١٥.

١. **تعزيز البنية التشريعية والإدارية الخاصة بالمنتجات الحلال:** إذ قد يؤدي تدخل الدولة في مجال تنظيم صناعة المنتجات والخدمات الحلال الى سن تشريعات خاصة بها تتضمن أنظمة أو لوائح وقواعد تفصيلية تتعلق بمختلف المسائل ذات الصلة بمنتجات وخدمات الحلال في مراحلها المختلفة، ابتداء من لحظة الترخيص بوضع علامة الحلال وانتهاء بتلقي الشكاوى وفرض العقوبات على المخالفين للتشريعات ذات الصلة، إضافة الى إنشاء جهات حكومية للإشراف على هذا النوع من الصناعة والسماح بإنشاء مؤسسات أو شركات أو جمعيات تتصل بصناعة الحلال وما يرتبط بها من أنشطة وتفاصيل.

٢. **تعزيز الثقة بالمنتجات والخدمات المحلية:** ذلك أن تدخل الدولة وتنظيمها لصناعة الحلال فيها يسهم في دعم الثقة بالمنتجات والخدمات الحلال المنتشرة فيها وحماية المستهلكين من الغش والتضليل الذي قد يرتبط بها، وهو ما يسهم بالنتيجة في زيادة الإقبال على هذه المنتجات والخدمات والارتقاء بالصناعة المتعلقة بها.

٣. **تعزيز النمو الاقتصادي والتجاري:** ذلك أن انتشار وشيوع المنتجات والخدمات ذات المواصفات القياسية للحلال في دولة ما يعني وجود صناعة مهمة في قطاع اقتصادي وتجاري إضافي يسهم أيجابا في جذب الاستثمارات وزيادة الصادرات وتحقيق واردات إضافية للخزينة العامة للدولة، إضافة الى تشغيل العمالة والحد من البطالة، وهو ما يسهم في مجموعة في تنويع القطاعات الاقتصادية للدولة وتعزيز الاقتصاد الإسلامي فيها ودعم المكانة الاقتصادية والتجارية للدولة إجمالا؛ الأمر الذي يتوافق مع

مقتضيات رؤية المملكة ٢٠٣٠ في دعم القطاعات الواعدة والسعي لإنجاحها وجعلها دعامة جديدة للاقتصاد السعودي(١). وهو ما ينطبق بشأن ما نصت عليه الرؤية بشأن تطوير الأدوات الاستثمارية وإطلاق إمكانات القطاعات الاقتصادية الواعدة وتنويع الاقتصاد وتوليد فرص العمل للمواطنين(٢).

**ب. عيوب تطبيق مواصفات المنتجات والخدمات الحلال بالنسبة للدولة**

ثمة عيوب عديدة ترتب على اعتماد مواصفات المنتجات والخدمات الحلال من وجهة الدولة، ولعل من أهمها الاتي:

١. **تحميل خزانة الدولة أعباء إضافية:** ذلك أن تنظيم صناعة الحلال والإشراف والرقابة عليها يتطلب نفقات تتكبدها الدولة في سبيل ضبط الأنشطة والمسائل المتعلقة بمواصفة الحلال ولا سيما لجهة حماية جماهير المستهلكين من التضليل والغش، خصوصا وان ذلك يتطلب إنشاء جهات إدارية يناط بها الإشراف والرقابة على الأنشطة المتعلقة بسمة الحلال، إذ يتطلب إنشاء هذه الجهة وتشغيلها موارد قد لا تكزن يسرة تتحملها خزانة الدولة.

٢. **زيادة أعباء السلطات القضائية:** أذ قد يترتب على اعتماد منتجات الحلال وتطبيق التشريعات المتعلقة بها وجود نزاعات ما بين أطراف عدة وعلى رأسها المنتجين والمستهلكين والجمعيات المدافعة عنهم إضافة الى المؤسسات والجهات التي يناط بها إصدار شهادات أو تراخيص المنتجات والخدمات الحلال، هذا

(١) انظر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص٤٣.

(٢) انظر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص١٣.

إضافة الى النزاعات التي قد تنشأ مع الجهات التابعة للدولة والتي تتولى ضبط وتنظيم صناعة الحلال وملاحقة حالات الغش والاحتيال.

٣. **تحمل عبء سن التشريعات وإبرام الاتفاقيات الملائمة وتعديلها:** إذ يتطلب تنظيم أنشطة الحلال سن تشريعات على مراتب مختلفة من أنظمة ولوائح، إضافة الى إدراج التعديلات الضرورية بين فترة وأخرى لمواكبة التطورات المتلاحقة في مجال صناعة الحلال، إذ لا تخلو هذه المهمة من صعوبات وتعقيدات في بعض الأحوال، خصوصا مع اختلاف المعايير والإجراءات المطبقة بشأن الحلال داخليا وخارجيا، الأمر الذي قد يتطلب أيضا عقد اتفاقيات مع الجهات ذات الصلة في الدول المختلفة.

نخلص مما سبق، الى أن ثمة مزايا عديدة يحققها استهلاك المنتجات والخدمات الحلال، إذ يأتي على رأسها الارتقاء بمستوى الجودة المتحققة في هذه المنتجات والخدمات وسواء كان ذلك بالنسبة للمستهلك أو المنتج أو المجتمع أو الدولة، أما العيوب فمتعددة ومتنوعة، ولكن تجنبها والحد منها غير مستحيل ولا صعب، إذ يتصور لهذا الغرض إصدار نظام يتضمن قواعد وأحكام تفصيلية يتم من خلالها ضبط ومعالجة سائر الاحتمالات والتحديات التي يفرضها تنظيم إنتاج وتداول واستهلاك المنتجات والخدمات الحلال.

## المبحث الثالث

## الأساس القانوني للمواصفات القياسية للمنتجات والخدمات الحلال

تستند فكرة المنتجات الحلال الى أسس متعددة تتصل بعضها بجوانب شرعية وأخرى أخلاقية، إضافة الى الأسس القانونية، غير أن مانع قد لا يحول دون تداخل هذه الأساس وتقاطعها في جملة من الجوانب والمسائل، خصوصا وان الأسس القانونية ذاتها تركز في جانب منها الى أحكام الشريعة الاسمية ولا سيما في المملكة العربية السعودية، إضافة الى بعض الجوانب الأخلاقية.

وبتعبير آخر، فإن تساؤلات عدة قد تثار في هذا الصدد حول مدى إمكانية اختيار الشخص للمنتجات الحلال نزولا على الاعتبارات الدينية المتعلقة بما توجبه أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أو بناء على ما يميل إليه الشخص وفقا لرغباته الشخصية فقط وسواء أكان مسلما أو غير مسلم، فهل يجوز مثلا إجبار شخص على تناول أو استهلاك منتجات لا تتسم بالحلال؟ وهل يجوز الاعتراض على شخص لاستعماله منتجات حلال إن كان غير مسلما؟

وبناء عليه سنعرض في هذا المبحث الى الأساس القانوني لمواصفة حلال، وذلك من خلال التقسيم الآتي:

المطلب الأول: تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: احترام حرية المعتقد الديني للأشخاص.

### المطلب الأول

### تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية

تكتسب الأحكام المتعلقة بالحلال خصوصية وأهمية بالغة في النظام القانوني السعودي، ذلك أن تطبيقها وإن كان يعد خيارا بالنسبة لكثير من

المستهلكين، إلا أنه يعد واجبا وضرورة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية التي يلزم بها النظام القانوني السعودي صراحة وفي نصوص متعددة وردت في تشريعات مختلفة وعلى رأسها النظام الأساسي للحكم الصادر بأمر ملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢، والذي جاء بنصوص تؤكد على ضرورة تطبيق سلطات الدولة كافة أحكام الشريعة الإسلامية ولا سيما الواردة في القرآن الكريم والسنة النبوية في مختلف المسائل، فقد جاء في المادة الأولى من هذا النظام ما نصه: "المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم..". كما جاء في المدة (٧) منه ما نصه: "يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة"، وعلى غرار ذلك ما ورد في المادة (٢٣) منه والتي تنص على الآتي: "تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله"، وهو ما ينطبق بالضرورة على مسائل الفتوى، إذ نصت المادة (٤٥) منه على انه: "مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية، كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها"، وهو ما ينطبق أيضا على السلطة القضائية كذلك، إذ نصت المادة (٤٨) من النظام على الاتي: "تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية، وفقا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة"، وكذلك السلطة التنظيمية "التنفيذية"، إذ تنص المادة (٦٧) على الاتي: "تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح، فيما يحقق المصلحة، أو يرفع المفسدة في شئون الدولة، وفقا

لقواعد الشريعة الإسلامية، وتمارس اختصاصاتها وفقا لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى"، الأمر الذي يتولى تطبيقه والإشراف عليه الملك وفقا لنص المادة (٥٥) من النظام نفسه، إذ نصت على الاتي: "يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقا لأحكام الإسلام، ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية، والأنظمة، والسياسة العامة للدولة، وحماية البلاد والدفاع عنها".

إذاً، فالنصوص السابق ذكرها تقضي بمجملها الى تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المسائل كافة، إذ يأتي ضمن هذه المسائل الأحكام المتعلقة بالمنتجات والخدمات الحلال، فهي وان لم تذكر صراحة في النصوص السابقة، إلا أن أمر تطبيقها يعد أمرا لازما لما لهذه المسألة من أهمية في الشريعة الإسلامية ومعاش الناس وحياتهم.

وبناء على ما سبق، فإن فكرة المنتجات والخدمات الحلال ترتكز بحسب الأصل الى أحكام الشريعة الإسلامية الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية، والتي تقضي أحكامها بالتفريق بين ما يحل وما يحرم من منتجات وخدمات، إذ تستمد هذه الأحكام من مصادر متعددة وعلى رأسها القرآن الكريم والسنة النبوية والإجماع، إضافة الى القياس وباقي مصادر التشريع التي تقرها المذاهب المختلفة، الأمر الذي يقتضي من المسلم مراعاة ما توجبه هذه المصادر في مجال الحلال والحرام من المنتجات والخدمات، وسواء تعلق الأمر بجوانب العبادات أو المعاملات، ففي جانب العبادات نجد أن الشريعة توجب على المسلم اختيار المنتجات والخدمات الحلال حصرا وهو ما يقتضي احترام الشعار المرتبطة بهذه المنتجات والخدمات، كما في تحريم بعض المنتجات من الطعام كلحم الخنزير والميتة والدم والخمر، الأمر الذي ينطبق على الشعائر المرتبطة بمعاملة وذبح الحيوانات. وكذلك الحال بالنسبة للخدمات كما في الخدمات

المصرفية والسياحة الحلال، إذ يتوجب على المسلم مراعاة الخدمات المصرفية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية ولا سميا منها ما تعلق بانتفاء الربا والغرر والجهالة، الأمر الذي ينطبق على السياحة الحلال، إذ توجب أحكام الشريعة الإسلامية على المسلم تجنب الخدمات التي تخالطها المحرمات واختيار الفنادق والمطاعم التي توفر الخدمات والمنتجات الحلال كالأطعمة والأشربة الحلال والمنتجعات التي يكون فيها مرافق مخصصة للرجال وأخرى للنساء.

وبالرغم من ذلك نجد أنه من الجدير بالمنظم السعودي النص صراحة على الأحكام المتعلقة بالمنتجات والخدمات الحلال وتنظيمها بأحكام تفصيلية تلائم ظروف العصر وتواكب متطلباته، كما في التشريعات الخاصة بحماية المستهلك، الأمر الذي لم يغفل عن مثله مشروع نظام حماية المستهلك في المملة العربية السعودية، إذ نصت المادة الخامسة من هذا المشروع على الاتي: "يكفل هذا النظام حقوق المستهلك، ويكون للمستهلك على الأخص الحق في الآتي".. احترام القيم الدينية والنظام العام والآداب العامة عند تزويده بالمنتج أو تلقيه الخدمة".

ومع ذلك، نعتقد بأن مثل هذه الإشارة لا تكفي لمعالجة وضبط المسائل والتفاصيل المتعلقة بالمنتجات والخدمات الحلال، صحيح أن مجلس الوزراء كان قد أصدر قرار رقم (١٥٣) وتاريخ ١٤٤١/٣/٢هـ والقاضي بإنشاء المركز السعودي لحلال، إلا أن تنظيم هذه المسألة وبوصفها صناعة حيوية في قطاعات اقتصادية مهمة أو صاعدة وقابلة للاتساع والتطور مستقبلا يؤكد مجددا بضرورة إصدار تشريع مستقل وخاص بها، وعلى غرار ما هي عليه الحال في العديد من الدول في هذا العصر، والتي باتت تنظم الأحكام المتعلقة بالمنتجات والخدمات ذات المواصفة القياسية لحلال وفقا تشريع خاص يصدر لها الغرض، ومن

قبيل ذلك لقرار مجلس الوزراء الإماراتي رقم ١٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن النظام الإماراتي للرقابة على المنتجات الحلال، والقانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٤ بشأن ضمان المنتج الحلال الإندونيسي.

أما المواصفات التي يجدر مراعاتها في النظام الخاص بمنتجات وخدمات الحلال فهي متعددة ومتنوعة، ولعل من أهمها ما يأتي:

١. وضع أحكام وضوابط وإجراءات تكفل ضبط جميع المراحل ذات الصلة بإعداد وإنتاج وتخزين وتسويق وبيع واستهلاك أو إرجاع وجودة المنتجات والخدمات الحلال، وتلقي الشكاوى بشأنها وحل ما قد ينشأ من مشكلات بشأنها.

٢. وضع معايير واضحة وموضوعية، ومرنة، وقابلة للتطبيق في مجال مواصفة الحلال، وبما يكفل تحقيق معايير الأمان والنقاء في المنتجات والخدمات الحلال، مع الحرص على تمهيد السبيل للارتقاء بتلك المعايير وتطويرها بالتعاون ما بين الخبراء والمختصين في مجال الشريعة والصناعة ذات الصلة بالمنتج أو الخدمة ووفقا لما تدعو الحاجة والضرورة.

٣. إلزام المنتجين ومزودي الخدمة بإعلام المستهلكين بسائر البيانات والمعلومات المتعلقة بمواصفة الحلال الخاصة بمنتج أو خدمة ما وبما يمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأنها.

٤. السماح بإنشاء وترخيص مؤسسات أو شركات أو جمعيات خاصة تعنى بصناعة الحلال، ويكون بوسعها منح شهادات الحلال بناءً على معايير وآليات واضحة ومحددة، مع الحرص على عدم وجود ممارسات احتكارية أو تمييزية أو تواطؤ في منح شهادات الحلال.

٥. الاستفادة من معطيات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتوظيفها في مجال تتبع ومراقبة المنتجات والخدمات الحلال وبما بكفل مراعاة معايير الشفافية والمصداقية والنزاهة.

٦. وضع جملة من العقوبات لإيقاعها على المخالفين للمعايير والضوابط والأحكام المتعلقة بمواصفة الحلال، وبما يكفل تنوع هذه العقوبات وتدرجها.

وإضافة الى ما سبق نعتقد أيضا بضرورة توثيق وتنمية التعاون الدولي في مجال صناعة الحلال، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الخاصة بضبط المنتجات والخدمات الحلال في الأسواق المختلفة وفي سبيل زيادة حجم تصدير هذه المنتجات من المملكة ومكافحة وسائل وأدوات التحايل الخاصة بالمنتجات الحلال ونقل البيانات والخبرات والتدريب في المجالات ذات الصلة بالمنتجات والخدمات الحلال وفي مختلف أنحاء العالم. الأمر الذي يوافق ما تقضي به رؤية المملكة ٢٠٣٠ بشأن إبرام الاتفاقات الدولية بشأن زيادة حجم الصادرات السعودية الى العالم(١).

## المطلب الثاني

## احترام حرية المعتقد الديني للأشخاص

إضافة الى النصوص النظامية الخاصة بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، يعد احترام قرار الشخص بطلب واستهلاك المنتجات والخدمات الحلال متوافقا مع التزامات الدول المختلفة التي تقضي بها المواثيق والاتفاقات الدولية، ومن بينها المملكة العربية السعودية، والتي

(١) انظر : رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، مرجع سابق، ص٥٥.

أشار النظام الأساسي للحكم فيها بضرورة احترام المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي ارتبطت بها، فقد جاء في المادة (٨١) من النظام نفسه ما نصه: "لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة العربية السعودية مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات".

وبتعبير آخر، فإن مواصفة حلال تمس شريحة واسعة من الأشخاص الذين يدينون بدين الإسلام في المجتمع وترتبط بحرية الاعتقاد الديني لديهم، خصوصا وأن حرية الاعتقاد الديني تعد من الحريات المهمة التي نصت عليها العديد من المواثيق والاتفاقيات الدولية، إذ يقصد بحرية الاعتقاد حق كل شخص في أن يعتنق الدين أو العقيدة التي يراها وبصرف النظر عن مسألة موافقتها أو مخالفتها للأديان السماوية[١]. وعلى نحو أوسع يمكن القول بأنه يقصد بحرية الاعتقاد: حق الإنسان في اختيار المعتقد الديني الذي يعتنقه بحرية، أو عدم اعتناق أي دين، وممارسة شعائره الدينية أو الامتناع عنها دون خوف أو تدخل غير مشروع من الغير.

ولعل من اهم الاتفاقيات التي تقر بحرية الاعتقاد الديني ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥، إذ تم الإشارة في المادة (٥٥) منه الى ضرورة احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة

---

(١) عبد المعطي، راضي، الأساس القانوني لحرية الاعتقاد الديني ودور القضاء الإداري المصري في حماية هذا الحق، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد٨٠، العدد١، القاهرة، ٢٠٢٤، ص٢٥٥. (الصفحات: ٢١٤- ٢٦٦). الطيب، يوسف صلاح شاذلي، الأسس القانونية لحرية الاعتقاد الديني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، المجلد٥٨، العدد٤، ٢٠٢٣، ص٢٩٧. (الصفحات: ٢٦١ -٣٠٢).

أو الدين، وكذلك المادة (١٨) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ والتي نصت على الاتي: "لكل شخص حق في حرِية الفكر والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حريته في تغيير دينه أو معتقده، وحرِيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة"، وهو ما أكدت على مثله المادة (٥) من اتفاقية الأمم المتحدة ضد جميع أشكال التمييز والتعصب القائم على أساس الدين والمعتقد لسنة ١٩٨١.

وبناء على ما سبق، فإنه حرية الاعتقاد التي تقر بها المواثيق والاتفاقيات الدولية تشمل الأشخاص الذين يدنون بالإسلام والذي يعتقدون بضرورة توافر متطلبات ومواصفات محددة في المنتجات والخدمات، إذ يشمل هذا الحق المسلمين كافة، وبغض النظر عن المذهب الذي يعتنقونه، وسواء أكانوا من المواطنين أو المقيمين.

وبناء على هذا الحق فإنه لا يجوز إجبار شخص على تناول أو استهلاك منتجات لا تتسم بالحلال ووفقا للمعايير التي يختارها ويفضلها، كما لا يجوز ممارسة الغش والتضليل في مواجهته.

وبالمقابل، فإن مانعا لا يحول دون استفادة أي شخص كان، حتى وان كان من غير المسلمين من الخدمات والمنتجات الحلال، إذ قد ينبع اهتمامه وطلبه واستهلاكه لها من أسباب مختلفة، دينية أو أخلاقية أو عملية أو لأسباب وقناعات ذاتية شخصية، كما لو تعلق الأمر بجودة تلك المنتجات أو معايير النظافة المتبعة بشأنها من وجهة نظر ذلك المستهلك، كما قدر يرجع السبب لدى جانب آخر من المستهلكين غير المسلمين الى البيئة أو الظروف التي يتم بها تربية الحيوانات المعدة للإنتاج مثلا كالرأفة في التعامل مع تلك الحيوانات أثناء تربيتها أو عند ذبحها أو تغذيتها على مواد معينية دون غيرها أو غير ذلك من المعايير والإجراءات المتعلقة

بالمنتجات الحلال، أما السبب الذي يبرر السماح لهؤلاء الأشخاص بتناول واستهلاك المنتجات الحلال فقد يرتبط بمعتقداتهم حول الدين الإسلامي حتى وان كان غير مسلمين، إضافة الى انهم يعدون من المستهلكين الذين يتمتعون بحسب الأصل بحق الاختيار بين المنتجات المختلقة وحق المعرفة المتعلقة بالبيانات والمعلومات المتعلقة بتلك المنتجات، غير أن الصعوبة التي يمكن أن تثار في هذا الصدد قد تتعلق بالتعويض المستحق في حالات الغش والتضليل، كما لو وضع على المنتجات سمة إحلال وهو ليس كذلك، أو وضع على المنتج بيانات ومعلومات غير حقيقية تتصل بالمعايير والإجراءات التي يعد على أساسها حلالا، فهل يجوز والحالة هذه قيامه بالمطالبة بالتعويض عما إصابة من أضرار جراء ذلك الغش أو التضليل المتعلق بالمنتج الحلال؟

نعتقد بأنه يجوز للمستهلك غير المسلم المطالبة بالتعويض عن ذلك، غير أن مسألة تقدير التعويض قد لا تشمل جميع العناصر المتعلقة بالمنتجات الحلال التي قد يطالب بها مستهلك آخر يدين بالإسلام، فالمسائلة لا تمسه من الناحية الدينية، وبعبارة أدق، فإن الضرر لا يتعلق بمسائل تمس حريته الدينية بقدر تعلقها بمسائل واعتبارات أخرى يجوز المطالبة بالتعويض عن الأضرار الناجمة عن المساس بها.

واستكمالا لما سبق، نعتقد بأنه من الضروري أيضا النص صراحة وضمن قواعد قانونية واضحة في التشريع المقترح لتنظيم المنتجات والخدمات الحلال على ضرورة عدم التمييز بين المستهلكين على أساس الدين أو المعتقد في الأسواق، إضافة الى عدم فرض معايير الحلال على غير المسلمين أو باي طريقة تقيد حرياتهم أو تلزمهم بما لا يتفق مع معتقداتهم، الأمر الذي يتفق أيضا مع ما يقضي به النظام الأساسي للحكم، إذ تنص المادة (٢٦) منه على الآتي: "تحمي الدولة حقوق الإنسان،

وفق الشريعة الإسلامية". وهو ما يتفق أيضا مع ما ورد في مشروع نظام حماية المستهلك أيضا، إذ ورد في المادة (٤/و) منه وتحت عنوان حقوق المستهلك الأساسية ما نصه: "يكفل هذا النظام حقوق المستهلك، ويكون للمستهلك على الأخص الحق في الآتي:.. احترام القيم الدينية والنظام العام والآداب العامة عند تزويده بالمنتج أو تلقيه الخدمة".

## الخاتمة

عرضت الدراسة الى العديد من الجوانب القانونية المتعلقة بمدى تأثير التشريعات على الارتقاء بجودة المنتجات إحلال وفقا للنظام القانوني السعودي، وقد أمكن من خلال الدراسة التوصل الى جملة من النتائج والتوصيات المرتبطة بتطوير صناعة ومعايير المنتجات والخدمات الحلال، ولعل من أهم هذه النتائج والتوصيات ما يأتي:

❖ **النتائج**

لقد توصلت الدراسة الى نتيجة رئيسية مفادها عدم ملائمة وكفاية النصوص القانونية النافذة في معالجة وتنظيم الجوانب المتعلقة بالمنتجات والخدمات الحلال ومستوى جودتها، إذ أمكن التوصل الى هذه النتيجة من خلال المناقشات التي عرضت لها الدراسة وبناء على سلسلة من النتائج الفرعية التي توصلت لها، ولعل من أهم هذه النتائج ما يأتي:

١. يرتبط مصطلح "الحلال" بالعديد من المفاهيم والمجالات قديما وحديثا، إذ يعد من أهمها في الوقت الحاضر استخدام المصطلح للدلالة على صناعة الحلال وما يرتبط به من جوانب، إذ باتت هذه الصناعة الواعدة تنتشر وتتوسع في مختلف أرجاء العالم.
٢. يقصد بالمنتجات الحلال: المواد التي يستهلكها الإنسان، وتتسم بموافقتها لما تقضي به المعايير والضوابط المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية. وهي بذلك تشمل كل ما ينتج ويصنع من غذاء ودواء ولباس، ومواد تجميل، وغيرها.
٣. يقصد بعلامة الحلال: علامة توضع على المنتجات الحلال لتدل على أنها متوافقة مع ما تقضي به المعايير والضوابط المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية.

٤. هناك ثلاث قواعد فقهية رئيسية تنطبق على المنتجات والخدمات الحلال وهي: "الأصل في الأطعمة والأشربة الحل، ولا يصار الى التحريم إلا لدليل خاص"، "التحليل والتحريم في الأطعمة يتبع وصف الطيب والخبيث"، و"اجتماع الحلال والحرام في الغذاء يغلَّب فيه التحريم".

٥. هناك ثلاث ضوابط شرعية تتعلق بضبط وتنظيم المنتجات والخدمات الحلال وهي: ألا تكون المنتجات محرمة، وألا تكون المنتجات الحلال ملوثة بمنتجات مستخبثة أو مستقذرة، وألا تكون المنتجات مضرا بالإنسان.

٦. هناك العديد من المشكلات المرتبطة بالمنتجات والخدمات الحلال، ويعد من أهمها: وجود منتجات حلال ملوثة بمنتجات محرمة أو مستخبثة أو مستقذرة، أو وجود حيوانات غير مذبوحة على الطريقة الإسلامية، إضافة مشكلة التحايل والغش في استخدام علامة الحلال.

٧. أن ضبط جودة المنتجات ومراقبة مستواها يعد مطلب قانوني وشرعي في الوقت ذاته.

٨. هناك العديد من المزايا التي يحققها استهلاك المنتجات والخدمات الحلال، إذ يأتي على رأسها الارتقاء بمستوى الجودة المتحققة فيها، وسواء تعلق الأمر بالمستهلك أو المنتج أو المجتمع أو الدولة.

٩. يسهم تطبيق المواصفات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الحلال في الارتقاء بجودتها، ولا سيما لجهة تحقيق المعايير الآتية: معيار الأمان، معيار النقاء، ومعيار الصفات الحسية.

١٠. يترتب على انتشار وشيوع المنتجات والخدمات جملة من العيوب، إلا أن تجنبها والحد منها ليس بالأمر المستحيل ولا الصعب، بل يسهم بالارتقاء بجودة تلك المنتجات والخدمات.

١١.لم يصدر المنظم السعودي نظاما خاصا بالمنتجات والخدمات الحلال على الرغم من أهميته وضرورته، ولا سيما لجهة ضبط جودة تلك المنتجات والخدمات وارتقاء بها.

١٢.تستند فكرة المنتجات والخدمات الحلال الى أحكام الشريعة الإسلامية الواجبة التطبيق في المملكة العربية السعودية وفقا للنظام الأساسي للحكم، إضافة الى ضرورة احترام حرية الاعتقاد الديني التي تقضي بها الاتفاقيات والمواثيق الدولية.

❖ **التوصيات**

أولا. توصلت الدراسة الى توصية رئيسية مفادها ضرورة التدخل التشريعي من قبل المنظم السعودي في مجال تنظيم المنتجات والخدمات الحلال وضبط جودتها والارتقاء بها، وذلك من خلال إصدار نظام خاص بها، وعلى أن يراعى عند إصدار ذلك النظام ما يأتي:

١. وضع أحكام وضوابط وإجراءات تكفل ضبط جميع المراحل ذات الصلة بإعداد وإنتاج وتخزين وتسويق وبيع واستهلاك أو إرجاع وجودة المنتجات والخدمات الحلال، وتلقي الشكاوى بشأنها وحل ما قد ينشأ من مشكلات بشأنها.

٢. وضع معايير واضحة وموضوعية، ومرنة، وقابلة للتطبيق في مجال مواصفة الحلال، وبما يكفل تحقيق معايير الأمان والنقاء في المنتجات والخدمات الحلال، مع الحرص على تمهيد السبيل للارتقاء بتلك المعايير وتطويرها بالتعاون ما بين الخبراء والمختصين في مجال الشريعة والصناعة ذات الصلة بالمنتج أو الخدمة ووفقا لما تدعو الحاجة والضرورة.

٣. إلزام المنتجين ومزودي الخدمة بإعلام المستهلكين بسائر البيانات والمعلومات المتعلقة بمواصفة الحلال الخاصة بمنتج أو خدمة ما وبما يمكنهم من اتخاذ قرارات مستنيرة بشأنها.
٤. السماح بإنشاء وترخيص مؤسسات أو شركات أو جمعيات خاصة تعنى بصناعة الحلال، ويكون بوسعها منح شهادات الحلال بناءً على معايير وآليات واضحة ومحددة، مع الحرص على عدم وجود ممارسات احتكارية أو تمييزية أو تواطؤ في منح شهادات الحلال.
٥. الاستفادة من معطيات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي وتوظيفها في مجال تتبع ومراقبة المنتجات والخدمات الحلال وبما يكفل مراعاة معايير الشفافية والمصداقية والنزاهة.
٦. عدم التمييز بين المستهلكين على أساس الدين أو المعتقد في الأسواق، إضافة الى عدم فرض معايير الحلال على غير المسلمين أو باي طريقة تقيد حرياتهم أو تلزمهم بما لا يتفق مع معتقداتهم.
٧. وضع جملة من العقوبات لإيقاعها على المخالفين للمعايير والضوابط والأحكام المتعلقة بمواصفة الحلال، وبما يكفل تنوع هذه العقوبات وتدرجها.

ثانيا. ضرورة توثيق وتنمية التعاون الدولي في مجال صناعة الحلال، وذلك من خلال عقد الاتفاقيات الخاصة بضبط المنتجات والخدمات الحلال في الأسواق المختلفة وفي سبيل مكافحة وسائل وأدوات التحايل الخاصة بها ونقل البيانات والخبرات والتدريب في المجالات ذات بالمنتجات والخدمات الحلال وفي مختلف أنحاء العالم.

## قائمة المراجع

### ❖ الكتب والأبحاث


- إدارة الإفتاء، موسوعة صناعة الحلال، الطبعة الأولى، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ٢٠٢٠.
- الطيب، يوسف صلاح شاذلي، الأسس القانونية لحرية الاعتقاد الديني، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، جامعة المنوفية، المجلد٥٨، العدد٤، ٢٠٢٣. (الصفحات: ٢٦١ -٣٠٢).
- براف، دليلة والريسوني، قطب، الغذاء الحلال في المنظومة الشرعية والقانونية الإمارتية، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، المجلد١١، العدد٤، الجزائر، ٢٠١٩. (الصفحات: ١٣١-١٦٢).
- برجي، نسرين، المنتجات الحلال في العالم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد٣٨-٣٩، الجزائر، ٢٠١٥. (الصفحات: ٤١٧-٤٣٢).
- البركتي، محمد، التعريفات الفقهية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣.
- بو حمزة، نور الدين، قواعد شرعية في الغذاء الحلال، مجلة كلية العلوم الإسلامية "الصراط"، المجلد ١١، العدد١٩، ٢٠٠٩. (الصفحات: ٦٨-٩٥).
- بن حليمة، مباركة وبركاني، نائل، النوازل في الغذاء المصنع الجلاتين نموذجا، مجلة الإحياء، المجلد٢٥، العدد٣٦، ٢٠٢٥. (الصفحات: ١٩٩-٢١٦).
- حميش، عبد الحق، الطعام الحلال في الإسلام، مجلة كلية العلوم الإسلامية "الصراط"، المجلد١١، العدد١٩، ٢٠٠٩. (الصفحات: ١٣٤-١٦٥).

- الشرباصي، احمد، معجم مصطلحات الاقتصاد الإسلامي، دار الجيل، بيروت، ١٩٨١.
- عبد المعطي، راضي، الأساس القانوني لحرية الاعتقاد الديني ودور القضاء الإداري المصري في حماية هذا الحق، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد٨٠، العدد١، القاهرة، ٢٠٢٤. (الصفحات: ٢١٤- ٢٦٦).
- محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، الطبعة الأولى، دار ابن كثير، دمشق، ٢٠٠٢.
- مخزومي، محمد الحبيب، دور المعهد الجزائري للتقييس في ضمان مطابقة المنتجات الغذائية لمواصفة حلال، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، المجلد العاشر، العدد٢، الجزائر، ٢٠٢٤. (الصفحات: ٣٣٩-٣٥٤).
- نشاد، حكيم ومختاري، فتيحة، استغلال وسم "حلال" في تسويق المنتجات والخدمات، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد٨، العدد١، الجزائر، ٢٠٢٢. (الصفحات: ٣٧٧-٣٩٠).

❖ **المعاجم**

- عمر، أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، ٢٠٠٨.

❖ **الأنظمة واللوائح والقرارات**

- النظام الأساسي للحكم الصادر بأمر ملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ٢٧ / ٨ / ١٤١٢.
- نظام المواصفات والجودة الصادر بمرسوم ملكي رقم (م٣٦) وتاريخ ١٤٤٦١٢٩هـ.

❖ **الاتفاقيات والمواثيق الدولية**

- ميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨.
- اتفاقية الأمم المتحدة ضد جميع أشكال التمييز والتعصب القائم على أساس الدين والمعتقد لسنة ١٩٨١.

❖ **الوثائق والتقارير**

- مشروع نظام حماية المستهلك، منشورات وزارة التجارة، الرياض، ٢٠٢٢.
- رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. تم الاطلاع بتاريخ: ٢٨/ ٧/ ٢٠٢٥. منشور على الرابط الآتي:

/https://www.vision2030.gov.sa

## qayimat almarajie

**ϖ alkutub wal'abhath**

- 'iidarat al'iifta'i, mawsueat sinaeat alhalali, altabeat al'uwlaa, matbueat wizarat al'awqaf walshuwuwn al'iislamiati, alkuayti, 2020.
- altiyb, yusif salah shadhli, al'usus alqanuniat lihuriyat aliaetiqad aldiynii, majalat albuhuth alqanuniat waliaqtisadiati, jamieat almanufiati, almujaladi58, aleadadu4, 2023. (alsafahati: 261 -302).
- braf, dalilat walriysuni, qutb, alghidha' alhalal fi almanzumat alshareiat walqanuniat al'iimartiati, majalat albuhuth aleilmiat waldirasat al'iislamiati, almujaladi11, aleudadu4, aljazayar, 2019. (alsafahati: 131-162).
- birji, nisrin, almuntajat alhalal fi alealami, majalat aleulum al'iinsaniati, jamieat muhamad khaydar bisikrati, aleudadi38-39, aljazayar, 2015. (alsafahati: 417-432).
- albarikati, muhamadu, altaerifat alfiqhiatu, altabeat al'uwlaa, dar alkutub aleilmiati, bayrut, 2003.
- bu hamzat, nur aldiyn, qawaeid shareiat fi alghidha' alhalali, majalat kuliyat aleulum al'iislamia "alsirati", almujalad 11, aleadadi19, 2009. (alsafahati: 68-95).
- bin halimat, mubarakat wabirkani, nayil, alnawazil fi alghidha' almusanae aljalatayn namudhaja, majalat al'iihya'i, almujaladi25, aleadadi36, 2025. (alsafahati: 199-216).
- hamish, eabd alhaq, altaeam alhalal fi al'iislami, majalat kuliyat aleulum al'iislamia "alsirati", almujaladi11, aleadadi19, 2009. (alsafahati: 134-165).
- alsharbasi, ahmad, muejam mustalahat aliaqtisad al'iislamii, dar aljili, birut, 1981.
- eabd almueti, rady, al'asas alqanuniu lihuriyat alaietiqad aldiynii wadawr alqada' al'iidarii almisrii fi himayat hadha alhiq, almajalat almisriat lilqanun alduwali, almujaladi80, aleudadu1, alqahirata, 2024. (alsafahat: 214- 266).
- muhamad bin 'iismaeil albukhariu, sahih albukharii, altabeat al'uwlaa, dar abn kathir, dimashqa, 2002.
- makhzumi, muhamad alhabib, dawr almaehad aljazayirii liltaqyis fi daman mutabaqat almuntajat alghidhayiyat limuasafat halali, majalat alqanun aleami aljazayirii walmuqarini, almujalad aleashir,

aleadadi2, aljazayr, 2024. (alsafahati: 339-354).
- nshadi, hakim wamukhtari, fatihat, astighlal wasam "halali" fi taswiq almuntajat walkhadamati, majalat aldirasat aliaqtisadiat alkamiyati, almujaladi8, aleadadu1, aljazayar, 2022. (alsafahati: 377-390).

**ϖ almaeajim**

- eumra, 'ahmad mukhtar, muejam allughat alearabiat almueasirati, altabeat al'uwlaa, ealam alkutub, 2008.

**ϖ al'anzimat wallawayih walqararat**

- alnizam al'asasii lilhukm alsaadir bi'amr malakayin raqm 'a/90 bitarikh 27 / 8 / 1412.
- nizam almuasafat waljawdat alsaadir bimarsum malakayin raqm (m36) watarikh 1446129hi.

**ϖ alaitifaqiaat walmawathiq alduwlia**

- mithaq al'umam almutahidat 1945.
- al'iielan alealamiu lihuquq al'iinsan 1948.
- atifaqiat al'umam almutahidat dida jamie 'ashkal altamyiz waltaeasub alqayim ealaa 'asas aldiyn walmuetaqad lisanat 1981.

**ϖ alwathayiq waltaqarir**

- mashrue nizam himayat almustahliki, manshurat wizarat altijarati, alriyad, 2022.
- ruyat almamlakat alearabiat alsueudiat 2030. tama aliatilae bitarikhi: 28/ 7/ 2025. manshur ealaa alraabit alati:https://www.vision2030.gov.sa/